

مركزية المتغير التنموي ضمن معادلات عملية إعادة بناء الدولة:

حالة تونس بعد 2011

Centralization of the development variable within the equations of the process of state reconstruction: Case of Tunisia after 2011

رحموني عبد الرحيم¹، يحيايوي فاطمة²Rahmouni Abderrahim¹, Yahiaoui Fatma²¹ جامعة د. مولاي الطاهر - سعيدة، الجزائر² جامعة د. مولاي الطاهر - سعيدة، الجزائر¹ University of Dr. Moulay Tahar – Saida, Algeria² University of Dr. Moulay Tahar – Saida, Algeria¹ Abderrahimrahmouni99@gmail.com² fatmayahiaoui5@gmail.com

تاريخ النشر: 2020/02/04

تاريخ القبول: 2020/02/04

تاريخ الاستلام: 2019/11/25

ملخص:

يحاول الباحثان من خلال هذه الدراسة الحديث عن واحدة من أبرز القضايا الأساسية في الساحة العالمية وحتى الوطنية، إذ أن هذه المواضيع هي مواضيع عابرة للتخصصات؛ يتم من خلالها استعمال عديد المقاربات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية و...، فبناء الدولة كعملية محورية من العمليات الأساسية في الهندسة الشاملة للوحدات الدولية؛ تتداخل في مقوماتها عديد المتغيرات المركزية الأساسية، التي تعزز من سياقاتها وتؤسس لدولة قوية قادرة على التعامل الفعلي مع الرهانات العالمية.

وعليه فإن التنمية الاقتصادية تُعتبر متغيّر ومتطلب أساسي من متطلبات بناء الدولة، فهي بذلك عملية أساسية وضرورية لأي معادلة خاصة إذا ما تعلق ببناء الدولة ما بعد الأزمات، حيث تستوجب التنمية الاقتصادية هي الأخرى تضافر عديد المقومات الاقتصادية

والتي تعد نقاط قوة مساعدة على النهوض ببناء الدول على مختلف الأصعدة، إذ أننا أردنا إسقاط هذا التأثير على حالة تونس باعتبارها حالة فريدة من نوعها ضمن مجال المنطقة المغاربية.

كلمات مفتاحية: بناء الدولة؛ التنمية الاقتصادية؛ المرحلة الانتقالية؛ الاقتصاد التونسي.

Abstract:

Through this study, the researchers try to talk about one of the most fundamental issues in global and even national politics, as these topics are transdisciplinary topics through which many economic, political and social approaches are used and ... State building as a pivotal process of the basic processes in the comprehensive engineering of international units; its components are intertwined with many basic central variables, which enhance their contexts and establish a strong state capable of actually dealing with global bets.

Accordingly, economic development is considered a basic requirement for nation building, as it is a basic and necessary process for any equation, especially if it is related to state building after crises, where economic development also requires the concerting of many economic fundamentals, which are strengths that help in the advancement of state building At various levels, especially since we wanted to project this impact on the situation of Tunisia as a unique situation within the Maghreb region.

Keywords: State Building; Economic Development; Transitional Phase; Tunisian Economy.

مقدمة:

بادئ ذي بدء لا بد من الإشارة إلى أنه عند دراسة المواضيع المتعلقة بالمنطقة المغاربية يجب أن لا نغفل عن طبيعة النظم وشكلها وسيرورتها، إذ أن البيئة السياسية في المنطقة المغاربية ليست كغيرها من البيئات السياسية الديمقراطية التي تسعى لتعزيز الأبنية السياسية بمقومات الشرعية حماية لمصالح الدولة وخدمة للهدف التي وجدت من أجله هذه الأنظمة.

إنه لا يمكن الحديث عن بناء حقيقي محوري دون التركيز على المتغير الاقتصادي والذي يعد ركيزة أساسية ضمن معادلات بناء وإعادة بناء الدولة في أي فاعل دولتي كان،

مركزية المتغير التنموي ضمن معادلات عملية إعادة بناء الدولة:

حالة تونس بعد 2011

من منطلق أن الاقتصاد هو في الأساس المتغير الرئيسي لتحديد مكانة الدولة في المسرح العالمي الذي تغطي عليه المصلحة الوطنية للفواعل والتي تتعارض-بطبيعة الحال- في نفس الوقت مع مصالح الدول الأخرى، وهو ما يلزم الدارس لمواضيع بناء الدولة أن يؤسس دراسته من منطلق المتغيرات الأساسية التي تؤسس وتساير هذه العملية المركزية الشاملة، حيث يعد الاقتصاد أحد أبرز الفواعل الأساسية ضمن معادلات بناء القوة، وتعزيز مكانة الدولة في إطارها الداخلي ومحيطها الخارجي، خاصة وأن القوة الاقتصادية تؤسس لدولة قوية.

لقد أراد الباحثان أن يكون موضوعهما وتحليلهما يتمركز على نقاط أساسية سواء في ميدان السياسات الداخلية أو الخارجية في بعدها الاقتصادي، باتخاذ تونس نموذجا وذلك باعتبارها من أهم النماذج في المنطقة المغاربية، خاصة بعد حركات التغيير التي شهدتها المنطقة العربية ككل، وهذا لما له من تأثيرات على النماذج الاجتماعية الأخرى بما فيها الأبنية المؤسساتية. من هذا المنطلق كانت إشكالية الدراسة كالتالي: كيف أثرت التنمية الاقتصادية على عملية إعادة بناء الدولة في تونس؟.

المحور الأول: بناء الدولة والتنمية الاقتصادية: قراءة في التحديد والأبعاد

في البداية لابد من إدراك هذا المستوى المحوري من الدراسة من منطلق تكوين خلفية قاعدية معرفية للقارئ، خاصة وأن أحد هذه المتغيرات يعد مصطلحا محمدا على فئة معينة من الباحثين، كيف ذلك؟ من خلال أن مصطلح بناء الدولة يعد إلى درجة كبيرة مصطلح حساس ويحمل في طياته عديد المتغيرات المحورية في هذه المعادلة، وهو ما سيمكننا من التموقع أكثر وبجدية حول هذه المتغيرات.

إن بناء الدولة ليس حكرا على مجال معرفي أو ميداني محدد بل هو في الأصل عابر للتخصصات، خاصة وأنه يشكل بنية هامة وقاعدة ضرورية للتأسيس الدولاتي وإعادة البناء في الفواعل الدولاتية فيما بعد الأزمات، وهو من هذا المنطلق مكن للباحثين من أن يكونا

أرضية خصبة قابلة للبحث والتحري وفي نفس الوقت يحوي عديد علامات الاستفهام في ظل الطبيعة العالمية التي نعيش فيها.

لعل من بين أهم المفكرين الذين أسسوا لدراسات جدية تناولت موضوع بناء الدولة وحقل الدولة ككل نجد المفكر "فرانسيس فوكوياما"، حيث يدرج جانبا هاما من التكوينات والبناءات ضمن المعادلات التأسيسية لبناء الدولة، خاصة وأن كتبه تعد مرجعا ومصدرا هاما للباحثين والدارسين لمثل هذه القضايا والقضايا المرتبطة بها.

فعملية بناء الدولة بالنسبة له تعني "... تقوية المؤسسات القائمة وبناء مؤسسات جديدة فاعلة وقادرة على البقاء والاكتفاء، وهو بذلك نقيض تحجيمها، أي تقليص كل من مدى وقدرة الدولة في آن معا..."¹، يذهب "فوكوياما" في تحديده للمفهوم إلى الانطلاق من البناء المؤسساتي والذي يعد فاعلا أساسيا ومحوريا في هذه العملية خاصة في ظل ما تعانيه الساحة العالمية من تشابك وتعقيد.

ومن تم فإن البناء المؤسساتي في أي تشكيلة يعد على قدر كبير من الأهمية خاصة أنه يركز أساسا على قدرة هذه المؤسسات على التكيف مع الوضع الراهن، والاستقلالية في أمورها في ظل السيطرة التي تقوم بها بعض الفواعل، كما أن للتماسك مكانة مركزية ضمن البناء المؤسساتي ما يمكنها -المؤسسة- من تبني رؤى جديدة قادرة على النهوض بالبناء الدولاتي والحفاظ في نفس الوقت على المؤسسات الفاعلة.

ولا يكاد ينحصر مضمون بناء الدولة في المؤسسات عند "فوكوياما" فقط، بل نجد أن المفكر والأستاذ "تشارلز تيلي" هو الآخر أكد على مركزية التشكيلات حيث يرى أن بناء الدولة هو "... إقامة منظمات مركزية مستقلة و متميزة، لها سلطة السيطرة على أقاليمها، وتمتلك سلطة الهيمنة على التنظيمات شبه المستقلة"².

هذا وإن ما ذهب إليه تيلي يكاد يكون نفس ما ذهب إليه فوكوياما بل أن تيلي ركز على جانب هام من الأبنية المؤسساتية وحصرها في شكل المنظمة، في حين أن فوكوياما ركز في الأبنية المؤسساتية على المؤسسات بوصفها العام، وهذا نظرا للأهمية البالغة التي تكتسبها

مركزية المتغير التنموي ضمن معادلات عملية إعادة بناء الدولة:

حالة تونس بعد 2011

المؤسسات الفاعلة باختلاف مجالات اختصاصها والمتضمنة المساهمة أكثر في النهوض بمعادلات بناء الدولة.

في سياق متصل فإن عملية بناء الدولة "... ليس عملية تقنية لتعزيز المؤسسات الحكومية، وإنما بالأساس هي تعزز العلاقة بين الدولة والمجتمع، وهنا يلعب المجتمع المدني دورا هاما..."، كما أن عملية بناء الدولة "...عملية محلية بالدرجة الأولى، وسيكون للجهات المحلية والوطنية الفاعلة الدور المؤثر فيها..."³، إذ أن هذه العملية ترجع أساسا إلى الدرجة التي يتم التعاطي فيها مع الأبنية المؤسساتية الرسمية وغير الرسمية.

ترى لجنة المساعدة الإنمائية أن عملية بناء الدولة "... فعل لتطوير القدرات وتفعيل العملية السياسية للمؤسسات وشرعية الدولة فيما يخص التفاوض على المطالب المتبادلة بين الدولة والمجموعات المجتمعية..."⁴، إذ يمكن، بل يجب إرجاع فاعلية بناء الدولة إلى درجة القدرة على تفعيل العمليات السياسية وتعزيز قيم التشارك القائمة أساسا على الشرعية كأساس وغاية لهذه المعادلة البنائية.

وكما أن للنخبة دوراً بارزاً في عملية بناء الدولة فإنه يمكن القول أن هذه العملية "...في أبسط معانيها تعبر عن الأدوار المنوطة بالنخبة السياسية الحاكمة في دولة ما بإدارة الشأن المحلي والخارجي برشادة..."⁵، حيث أن دور النخبة في هذه المعادلات يرتبط ارتباطاً وثيقاً بدرجة الرشادة التي من الواجب أن تتبناها هذه النخب وإلا فإن فشلها - النخب - سيؤثر لا محالة على عملية بناء الدولة.

لعل عملية بناء الدولة تضمن في حلقاتها الأساسية عديد المعادلات التفاعلية والتكاملية في نفس الوقت، وهو ما يمكن هذه العملية من التركيز على الهدف الأسمى الذي تم التأسيس له، ألا وهو دولة قوية قادرة على مجابهة الفواعل الدولية والعالمية الأخرى، ولعل من بين هذه العمليات المحورية في عملية بناء الدولة نجد التنمية الاقتصادية التي تعد قاعدة أساسية وفاعل مهم وضروري.

التنمية الاقتصادية ونظرا لمركزيتها ضمن الحياة المحلية والوطنية والإقليمية الدولية للدول والفواعل تمثل حجر الأساس لأي عملية، حيث أنها "... إجراءات وسياسات وتدابير متعددة، تعمل على تغيير البنيان والهيكل الاقتصادي الوطني، بهدف تحقيق زيادة سريعة ودائمة في متوسط دخل الفرد الحقيقي عبر فترة من الزمن، بحيث يستفيد منها الغالبية العظمى من أفراد المجتمع."⁶

في حين أن النمو الاقتصادي يتم الأخذ به على أنه "الزيادة في الدخل الوطني الحقيقي في المدى الطويل باستبعاد التغيير في القيمة والتقلبات الدورية في الدخل الوطني، وكثيرا ما يتخذ معيار النمو الاقتصادي كالزيادة في الدخل الوطني منسوبة إلى الزيادة في عدد السكان أي الزيادة في متوسط الدخل الحقيقي"⁷، فالنمو الاقتصادي من جهة الناتج الوطني يعني "... زيادة مستمرة ومنتظمة نسبيا في الناتج الوطني الإجمالي وفي متوسط نصيب الفرد منه، ويحدث بتضافر عناصر أساسية ثلاث تتمثل في التقدم التقني وزيادة عناصر الإنتاج (خاصة رأس المال) وتحسين الكفاءة الاقتصادية في استخدام الموارد المتاحة"⁸.

إن هدف التنمية الاقتصادية يتمثل في "... تعزيز القدرات الاقتصادية لمنطقة محلية من أجل تحسين مستقبلها الاقتصادي ومستوى المعيشة ككل في هذه المنطقة. فهي عبارة عن عملية يقوم خلالها الشركاء من القطاع الحكومي وقطاع الأعمال بالإضافة إلى القطاع غير الحكومي بالعمل بشكل جماعي من أجل توفير ظروف أفضل لتحقيق النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل"⁹.

وفي جانب مهم "...تشكل التنمية الاقتصادية الهدف الأساسي لجميع دول العالم، فتسعى لتحقيقها عبر سياسات اقتصادية وطنية هادفة مستوى حياة شعوبها، بعضها داخلي، وبعضها في إطار العلاقات الاقتصادية الدولية، وأبرز هذه السياسات هي جذب الاستثمارات أو الحصول على قروض من دول أو مؤسسات دولية، وتلقي مساعدات للتنمية أو السعي للدخول في منظمات دولية، أو إقامة معارض دولية لترويج منتجها الوطني، وهذه السياسات الاقتصادية الخارجية تتحقق من خلال ما يسمى الدبلوماسية الاقتصادية..."¹⁰.

مركزية المتغير التنموي ضمن معادلات عملية إعادة بناء الدولة:

حالة تونس بعد 2011

مما سبق الإشارة إليه فإن التنمية الاقتصادية تعد مطلباً أساسياً ومقوماً ضرورياً سواء في بناء الدولة أو إعادة البناء فهي ليست بالعملية الجامدة، بل مرنة تتفاعل فيها عديد الأسس والضوابط والمؤسسات الفاعلة في عديد المجالات، خاصة وأن الاقتصاد هو في حقيقة الأمر متغير مركزي في معادلات بناء وإعادة بناء الدولة، بل هو الأصل الذي تتأسس عليه الفواعل الدولانية.

المحور الثاني: قراءة في المرحلة الانتقالية في تونس

تطفو إلى السطح فكرة إعادة بناء الدولة نتيجة تضافر عدة متغيرات دولية ومحلية، إذ تفرض هذه المتغيرات مواكبة مؤسسات الدولة لمختلف التطورات الداخلية والخارجية، فاستمراريتها ومدى فعاليتها مرهون بمدى قدرتها على التكيف مع المستجدات مما يجنبها الدخول في موجات التغييرات الراديكالية المفضية غالباً إلى نتائج لا يحمد عقباها.

هذا ما شهدته العديد من بلدان الوطن العربي في الآونة الأخيرة والتي وجدت نفسها تتخذ مسارات عدة لإعادة بناء الدولة الوطنية والتي لم تكن مستعدة لها، كان منطلقها ما عرف بثورات "الربيع العربي" والتي استهلتها تونس فيما أطلق عليه بـ "ثورة الياسمين"؛ إذ كانت نتيجة تراكم لعدة مشاكل عانت منها تونس لفترة طويلة كان أبرزها تردي الأوضاع الاقتصادية، فسوء الحالة المعيشية للمواطن كانت شرارة ثورة الياسمين وبداية الانطلاقة في مسار إعادة بناء الدولة الوطنية التونسية.

ثمة أسباب عميقة وأخرى ظرفية تفسر النجاح النسبي للثورة التونسية في الإطاحة بزِين العابدين بن علي وانهيار نظامه بعد أن حكم بقبضة من حديد لمدة 23 عاماً، وروج لما سمي بالمعجزة التونسية بمساعدة شخصيات عالمية صديقة له¹¹، فقد كشفت الثورة الشعبية التي اندلعت في جميع أنحاء تونس عن تلاشي النموذج التونسي، وذلك لعدة أسباب رئيسية والمتمثلة في النمو غير المتكافئ بين المناطق الساحلية الشمالية والشرقية للبلاد وبين المحافظات الداخلية في الغرب والجنوب، وأزمة البطالة التي يعانيها الشباب المتعلم، إذ يمثل

الشباب تحت سن 30 نحو نصف عدد سكان تونس، وعلى الصعيد السياسي؛ كان النظام السياسي في تونس من أكثر النظم استبدادا وانغلاقا في العالم العربي، بينما الشعب التونسي من أكثر الشعوب تجانسا وتعلّما وتقدما، مما خلق فجوة كبيرة بين تطلعات الشعب وحقيقة النظام السياسي، كما كشفت الأحداث عن أزمة فساد النخبة الحاكمة حيث أدى التداخل الكبير بين العائلة والسلطة والثروة، مع غياب آليات المساءلة والمحاسبة الديمقراطية إلى تقشي الفساد بشكل واسع.¹²

ذهب المفكران فوكوياما وتيلي إلى اعتبار البناء المؤسساتي هو جوهر عملية بناء الدولة، وهو أول ما سعت إليه تونس بعد الثورة في محاولة لتثبيت أركان الدولة الوطنية أو ما سمي بالجمهورية الثانية من خلال إجراء انتخابات المجلس التأسيسي بتاريخ 23 تشرين الأول/أكتوبر 2011 والتي أنتجت حكومة الترويكا لإدارة المرحلة الانتقالية، حيث تشكلت الترويكا من ائتلاف حزبي ثلاثي مكون من حركة النهضة ذات المرجعية الإسلامية، حزب المؤتمر من أجل الجمهورية وحزب التكتل من أجل العمل والحريات.¹³

وقبل ذلك عرفت المرحلة الانتقالية الأولى بعد الإطاحة مباشرة بـ"بن علي" بعث ثلاث (03) لجان باشرت عملها يوم 27 كانون الثاني/يناير 2011 وهي: الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي، واللجنة الوطنية لاستقصاء الحقائق في التجاوزات والانتهاكات المسجلة منذ اندلاع الثورة إلى حين زوال موجبها، واللجنة الوطنية لتقصي الحقائق حول الرشوة والفساد. تمكنت الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة من وضع قانون انتخابي، وانتخاب هيئة مستقلة للإشراف على الانتخابات، وتحديد موعد انتخابات المجلس التأسيسي على أن لا تتعدى فترة سنة لصوغ دستور جديد، وبذلك تدخل تونس في المرحلة الانتقالية الثانية.¹⁴

كان يفترض أن ينهي المجلس التأسيسي مهمته الرئيسية المتمثلة في صياغة الدستور خلال سنة واحدة من انتخابه، لكن لم يتم ذلك وجرى تمديد المرحلة الانتقالية، وهذا أول ما يمكن قراءته على أنه فشل أو على الأقل عجز حكومة الترويكا في إدارة هذه المرحلة، فعلى

مركزية المتغير التنموي ضمن معادلات عملية إعادة بناء الدولة:

حالة تونس بعد 2011

الرغم من أن هذا التحالف ظل ممسكا بزمام الحكم لأكثر من سنتين¹⁵ إلا أنه لم يستطع قيادة المرحلة الانتقالية نحو الاستقرار، وهذا لما شهده الوضع العام من تأزم على عديد الأصعدة والمستويات سياسيا، أمنيا، اقتصاديا...

واجهت المرحلة الانتقالية العديد من الأزمات، والتي استدعت حفيظة التيارات السياسية والمؤسسات النقابية والفئات الجماهيرية، مما أسهم في عرقلة مسيرة العملية الديمقراطية وتجاوز المرحلة الانتقالية¹⁶، فلقد أثار تجاوز المدى الزمني للمرحلة التأسيسية حفيظة قطاع واسع من المعارضة التونسية حيث رأت في ذلك محاولة من الترويكال للبقاء في الحكم والهيمنة على مفاصل الدولة، كما اعتبرت الشرعية الانتخابية منتهية بحلول 23 تشرين الأول/أكتوبر 2012، وبناءا عليه طالبت بحل المجلس التأسيسي وتشكيل حكومة كفاءات تستمد سلطتها من الشرعية التوافقية. في حين تشبثت الترويكال بالشرعية الانتخابية باعتبار التفويض الشعبي للمجلس التأسيسي باق ما لم يتم مهامه التأسيسية والدستورية، الأمر الذي أدى إلى حالة من الانقسام في المشهد السياسي وعمق الأزمة بين الترويكال الحاكمة وعدد من أحزاب المعارضة.¹⁷

عرفت هذه المرحلة احتقانا سياسيا وصل لحد الاغتيالات السياسية والاعتداء على الاتحاد العام التونسي للشغل، فقد أزم الوضع اغتيال القيادي "محمد براهيم" من الجبهة الشعبية في صائفة 2013، والذي سبقه أيضا اغتيال "شكري بلعيد" في فبراير 2013، بالإضافة لحادثة ذبح الجنود بجبل الشعانبي، كل هذه الأحداث أدت لاحتجاجات عدة.¹⁸ فقد بلغت التحركات الاحتجاجية ضد حكومة الترويكال ذروتها مع اعتصام "الرحيل" بتاريخ 26 جوان 2013. حيث قامت قوى متعددة من المعارضة بتنظيم حركة احتجاجية مقابل مقر "المجلس التأسيسي" كما قام أغلب نواب المعارضة بالانسحاب من المجلس وتغيبهم عن حضور جلساته.¹⁹

أوشك المشهد التونسي على العودة لنقطة الصفر بسبب اعتصام الرحيل والانسحاب المجمل تقريبا لنواب المعارضة من المجلس التأسيسي، والذي أدى لشل نشاط هذا الأخير لبضعة أسابيع، ولولا تدخل مبادرة الحوار الأخيرة من قبل مؤسسات المجتمع المدني²⁰ لأجهضت الثورة في مهدها. في ذات السياق قام الاتحاد العام للشغل واتحاد الأعراف ورابطة حقوق الإنسان والهيئة الوطنية للمحامين بمبادرة الحوار الوطني للخروج من الأزمة، فكان التوافق على المسارات الثلاث بالتزامن: المسار الحكومي - المسار الدستوري والمسار الانتخابي.²¹

تمكن الرباعي الراعي للحوار من تجميع الفاعلين السياسيين حول طاولة تفاوض واحدة وانخرط الرباعي في إدارة مشاورات عسيرة بين واحد وعشرين حزبا معارضين وتابعين للحكومة، وتتص خريطة الطريق التي تم اقتراحها من طرف الرباعي يوم 17 كانون الأول/ديسمبر 2013، والتي جرى توقيعها من جانب الأطراف السياسية المشاركة في الحوار في وقت سابق على تشكيل حكومة جديدة من الكفاءات المستقلة، واستكمال أعمال المجلس التأسيسي والتصديق على الدستور خلال مدة أقصاها أربعة أسابيع بالاستعانة بلجنة خبراء، واختيار أعضاء الهيئة العليا المستقلة للانتخابات في مدة أسبوع، أما إصدارها القانون الانتخابي وكذا تحديد المواعيد الانتخابية فلا يتجاوز مدة الأسبوعين لكل منهما، على أن تلتزم الأطراف السياسية مواصلة الحوار الوطني برعاية المنظمات الأربع إطارا للتفاوض لحل بقية المشكلات الخلافية²²، وتم في كانون الثاني/يناير 2014 الانتهاء من كتابة الدستور والتصويت عليه فصلا فصلا، ومن تم الانطلاق في تركيز أول هيئة دستورية منتخبة وهي الهيئة العليا المستقلة للانتخابات التي انطلقت بعد تجاوز بعض الصعوبات في إعداد رزنامة الانتخابات التشريعية والرئاسية والعمل على إعدادها.²³

لم تكن ثورة الياسمين أمرا مفاجئا بل متوقعا إلا أن السؤال كان متى وكيف؟ ألقى الشعب بالثورة إلى الشارع ليحتضنها وإن كانت دون رؤى واضحة ولا خارطة طريق مرسومة، فكان مطلبها تغيير النظام، وفعلا استطاعت الثورة التونسية إسقاط نظام بن علي والتأسيس لنظام ديمقراطي. وككل محاولات إعادة بناء الدولة فقد شهدت تونس تجاذبات وتنازلات بين

مركزية المتغير التنموي ضمن معادلات عملية إعادة بناء الدولة:

حالة تونس بعد 2011

مختلف أطياف المجتمع وخصوصا السياسية منها، إذ الكل يريد التغيير حسب منظوره. وبالرغم من الضغوطات العديدة التي واجهها المشهد التونسي، إلا أنه لا ينكر أحد أن التجربة التونسية في التحول الديمقراطي كانت ناجحة-إلى حد ما- حتى الآن. ونقول حتى الآن لأن الحكم على فشل أو نجاح عمليات التحول الديمقراطي تحتاج لوقت طويل قد يصل لقرون.

ولإن كانت شرارة الثورة التونسية سببها سوء الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمواطن، فإن النقطة المهمة في هذه الورقة يجب أن تكون دراسة ما نتج عن الثورة في المجالين وبالأخص الاقتصادي خلال المرحلة الانتقالية والتي تعد الانطلاقة في مسار التغيير.

المحور الثالث: واقع التنمية الاقتصادية في تونس وأثرها على عملية إعادة بناء الدولة

للاقتصاد التونسي مقومات مهمة، أبرزها الموقع الجيوبولتيكي، المناخ المعتدل والثروات الزراعية، السواحل التي تمتد حوالي 1148 كيلومتر، ونسبة تعليم عالية تفوق 98 %، بالإضافة إلى تنوع الاقتصاد حيث لا تتجاوز حصة كل قطاع الـ 10 % من الناتج المحلي الإجمالي، كانت هذه العوامل مواتية لتتوقع تونس ضمن الدول الصاعدة ذات النمو المستدام والذي يقارب متوسط 4.8% سنويا طيلة الفترة ما بين 1986 و2010²⁴، وقد عملت تونس على تعزيز هذه المقومات منذ 1986 من خلال برنامج إصلاحات اقتصادية واسع النطاق، حيث مس هذا البرنامج عديد الإصلاحات منها: السياسة التجارية، سياسة العملة، عمليات التحويل للقطاع الخاص، الاستثمار وجباية الضرائب. كما أدخلت عدة إصلاحات على النظام المالي في سبيل تحسين الحالة المالية التي تشهدها المصارف وشركات التأمين.²⁵ إلا أن ارتفاع المؤشرات الاقتصادية الكلية في هذه الفترة، كان يتضمن تناقضات أفضت إلى أزمة اجتماعية واقتصادية ومؤسسية عانت منها تونس منذ 2011. فالاختلالات التي عرفها الاقتصاد التونسي تتجلى في التوزيع المتفاوت لقوة العمل عبر

جهات البلاد وعدم الموازنة بين نوعية الكفاءات المتوفرة وحاجة المؤسسات لخدماتها، مما تسبب في ارتفاع نسبة البطالة.²⁶

بالتطرق للسيرورة الكرونولوجية للاقتصاد التونسي نجد أن هذا الأخير مر بعدد المراحل من 1965 إلى 2016، تبتدئ المرحلة الأولى من 1956 إلى 1986 شهد فيها الاقتصاد التونسي جملة من الإصلاحات والمخططات: تأميم الشركات والإدارات (1956-1961)؛ التجربة الاشتراكية والاجتماعية (1961-1969)؛ التجربة الرأسمالية المقيدة (1970-1982). كما شهد الاقتصاد التونسي في هذه الفترة الحساسة من تاريخ تونس أزمة مالية اقتصادية (1982-1986)²⁷ أثرت عليه خاصة وأنها كانت في البدايات الأولى لتكوين اقتصاد قوي.

تجدد الإشارة إلى أن تونس بعد الاستقلال عن الاستعمار الفرنسي الذي عمل على تفتيت منظومتها الاقتصادية؛ حاولت بناء اقتصاد قوي قادر على المساهمة في تعزيز وزن الدولة التونسية في المعادلات العالمية القائمة على امتلاك أعلى قدر من مقومات القوة، والتي تحدد دورها مركزية الاقتصاد والتنمية ضمن كل المعادلات المحورية التي تتأسس عليها عملية بناء الدولة لما بعد الاستقلال.

بعد التعامل مع الأزمة التي أصابت الاقتصاد التونسي كان لابد من الانطلاق من جديد في بلورة اقتصاد قادر على الصمود في وجه الهزات الاقتصادية العالمية، وهو ما عملت عليه الدولة التونسية بتبنيها لخطط جديدة قصد إرساء معالم اقتصاد تونسي رائد، حيث تم تبني التحرر والانفتاح الاقتصادي (1987-1995) وهذا قصد إضفاء نوع من الليونة والقوة، كما تم الأخذ بالإصلاح الإداري والتأهيل الاقتصادي (1995-2008) في فترة أصبح الاقتصاد يعرف نوعا من القوة خاصة في المجال السياحي، لتأتي بعد ذلك هزة اجتماعية أثرت على الاقتصاد وهي الأزمة الاجتماعية والاقتصادية الخانقة (2008-2010)²⁸ والتي كانت السبب الحقيقي في الحراك الاجتماعي الذي عرفته تونس ولا زال إلى الآن يلقى بظلاله على الدولة التونسية.

مركزية المتغير التنموي ضمن معادلات عملية إعادة بناء الدولة:

حالة تونس بعد 2011

شهدت مرحلة ما بعد 2010 جملة من الاحتجاجات الشعبية في عديد المناطق المغاربية، ولعل تونس كانت أكثرها وعياً إذا ما تم مقارنتها بالاحتجاجات في ليبيا التي أصبحت اليوم -ليبيا- ملاذاً للفواعل العالمية قصد بسط سيطرتها خاصة وأن ليبيا تعد من البلدان الرائدة في إنتاج المحروقات، هذا وإن مثل هذه الأزمات الأمنية أقلت بظلالها على المجال الجغرافي الإقليمي لليبيا والذي شكل في نفس الوقت تهديد ورهان أممي لتونس والجزائر بالأخص.

من منطلق ما مثلته فترة 2010 وما بعدها من رهان للدولة التونسية أصبح لزاماً على الحكومة التونسية في هذه الفترة الانتقالية تبني رؤى وخطط أكثر صلابة تعزیزاً لمكانة الاقتصاد في بناء الدولة القوية، إذ شهد الاقتصاد التونسي في المرحلة الانتقالية جملة من الإصلاحات التي مست القطاع الاقتصادي، لعل أهمها الثورة الاجتماعية والانفتاح الاقتصادي والديمقراطي (2011-2013)، هذه الخطوة التي تم تبنيها كانت بمثابة اللبنة الأساسية لإعادة إحياء الاقتصاد التونسي خاصة في هذه الفترة، لتظهر بعد ذلك بوادر الركود الاقتصادي (2014-2016)²⁹ والتي مثلت حدثاً اقتصادياً هاماً للاقتصاد التونسي.

جدول يوضح المراحل التي مر بها الاقتصاد التونسي منذ الاستقلال³⁰

تأميم الشركات والإدارات (1956-1961)	- نظام رأسمالي استفاد من البنية التحتية وشركات المستعمر الأجنبي. - الاستفادة من العملة الأجنبية
التجربة الاجتماعية (1961-1969)	- نظام اشتراكي استفاد من عائدات الجباية والضريبة وتونس الاقتصادية إلى قطاع عام.
التجربة الرأسمالية المقيدة (1970-1982)	- نظام ليبرالي رأسمالي مقيد استفاد من عائدات المواد الخام (نفط-غاز طبيعي- فوسفات).
أزمة مالية واقتصادية خانقة	- عجز مالي وتفاقم المديونية واضطرابات

احتجاجات شعبية ونقابية.	(1986-1982)	
- نظام ليبرالي رأسمالي استفاد من المديونية وخطط الإنفاذ من طرف صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.	التحرر والانفتاح الاقتصادي (1995-1987)	المرحلة الثانية بعد الاستقلال
- التبادل التجاري الحر مع الإتحاد الأوروبي والاستفادة من الموارد المالية المتأتية من الاندماج التجاري والاجتماعي.	الإصلاح الإداري والتأهيل الاقتصادي (1995-2008)	
- تفاقم ظاهرة البطالة. - الفساد المالي والأخلاقي. - التعذيب - انتهاك حرمة الفرد والمعطيات الشخصية. - احتجاجات اجتماعية. - الدكتاتورية وقمع الحريات.	الأزمة الاجتماعية والاقتصادية الخانقة (2008- 2010)	
- نظام لامركزي ليبرالي اجتماعي ونظام إسلامي معتدل. - نمو اقتصادي سنة 2012. - تلبية الحاجيات الاجتماعية.	الثورة الاجتماعية والانفتاح الاقتصادي (2011-2013)	المرحلة الأولى بعد الثورة
- نظام رأسمالي علماني يعتمد على الانفتاح الاقتصادي ودعم القطاع الخاص والاستثمارات. - التخطيط لبرنامج التنمية تونس 2016-2020.	بوادر الركود الاقتصادي (2014-2016)	

مما لا شك فيه أن أصعب الأمور بداياتها وتزداد صعوبتها كلما اتسع النطاق الذي يمس هذه الأمور، ومسألة إعادة بناء الدولة ليست بالأمر اليسير، فهي تقوم على إحداث تغييرات جذرية على مختلف الأصعدة ولا يمكن القيام بهذه التغييرات بين ليلة وضحاها. لذا تعد المرحلة الانتقالية أصعب مرحلة في مسار إعادة البناء. فمن الخصائص المستمدة من واقع المراحل الانتقالية أن السياسات والإصلاحات الاقتصادية دائما ما تواجه مصاعب وعراقيل

مركزية المتغير التنموي ضمن معادلات عملية إعادة بناء الدولة:

حالة تونس بعد 2011

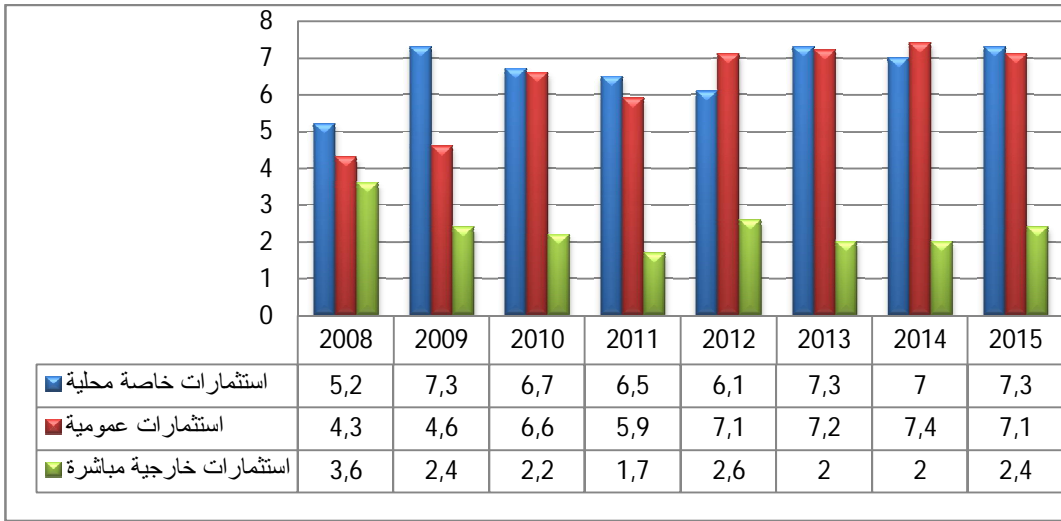
سواء من ناحية صنعها أو تنفيذها وقد يرجع هذا الأمر أساسا لعدم الاستقرار السياسي بشكل عام. وتتمثل أبرز هذه العراقيل ما يلي:

- ضعف الدولة وعدم الاتفاق على عقد اجتماعي يتماشى ومتطلبات المرحلة الانتقالية.
- عدم القدرة على السيطرة على العنف والذي يعتبر أولى عراقيل التنمية، فهو يضعف الاستثمارات الأجنبية.
- عدم انخراط النخبة بدافع الاستقالة والتهميش في إدارة المرحلة الانتقالية.

وفي هذا السياق، تقهقر الاقتصاد التونسي ابتداء من شهر فبراير 2011 من جراء الاحتجاجات الاجتماعية وضعف الدولة وتراجع المؤسسة الرسمية والخاصة عن أداء دورها.³¹

لعل الاستثمار في هذه الفترة الحساسة من تاريخ تونس لعب الدور الحقيقي في دعم وتمويل التنمية الاقتصادية سواء الاستثمارات المحلية أو حتى الأجنبية، حيث حظي بعناية الدولة التونسية نظرا لمركزيته في التنمية الاقتصادية والذي يرجى منه رفع النمو الاقتصادي إلى مستويات هامة، حيث يوضح الشكل التالي بالدرجة المئوية (%) مدى توزيع الاستثمار ومساهمته من 2008 إلى 2015.

شكل يوضح توزيع الاستثمار³²



من خلال هذا الشكل يتضح أنه في سنة 2008 عرفت الاستثمارات الخاصة المحلية ارتفاعا إلى 5.2% من الناتج المحلي الإجمالي لترتفع بعد ذلك إلى نسبة 7.3% سنة 2009 وتنخفض نوعا ما سنة 2010 إلى نسبة 6.7% بفعل تداعيات الأزمة المالية التي عرفتها تونس، لتواصل الانخفاض إلى 6.51% سنة 2011 و 6.1% سنة 2012 بفعل تداعيات وإفراقات ما عاشته تونس من حراك شعبي وأثر الأزمات التنموية في تأجيجه، ولعل في ارتفاع مؤشر ونسبة الاستثمارات الخاصة المحلية سنة 2013 إلى 7.3% ما يدل على نجاح المخططات الانتقالية في هذه المرحلة. أما سنة 2014 شهدت نوعا ما انخفاضا إلى نسبة 7.0% ليرتفع إلى 7.3% سن 2015 خاصة وأن تونس في هذه الفترة شهدت نوع من الثبات في بناء الدولة.

بخصوص مؤشر الاستثمارات العمومية فإنه هو الآخر والذي يعد ركيزة اقتصادية هامة للتنمية الاقتصادية، بلغ في 2008 نسبة 4.3% من الناتج المحلي الخام، ليرتفع إلى 4.6% سنة 2009 ويواصل ارتفاعه إلى 6.6% سنة 2010. أما ما بعد 2010 فكانت بداية التذبذب للاقتصاد التونسي. فقد انخفض هذا المؤشر إلى 5.9% سنة 2011، وهو كما أشرنا سابقا في بداية الحراك الشعبي ويرتفع إلى 7.1% سنة 2012، وهنا لابد من الإشارة إلى أن مؤشر ونسبة الاستثمارات العمومية في سنة 2012 عرفت ارتفاعا عكس

مركزية المتغير التنموي ضمن معادلات عملية إعادة بناء الدولة:

حالة تونس بعد 2011

مؤشر الاستثمارات المحلية الخاصة الذي عرف في نفس السنة انخفاضا إلى 6.1% بعد أن كان في سنة 2011 يقارب 6.5% وهو ما يبرز التوجه التنموي الجديد في تونس أثناء المرحلة الانتقالية، وفي ظل ما عاشته تونس جراء تراكمات المراحل السابقة يبقى مؤشر الاستثمارات العمومية ما بين ارتفاع وانخفاض حيث شهد في كل من سنتي 2013 و 2014 ارتفاع وصل إلى 7.4% ليعود مجددا للانخفاض سنة 2015 إلى نسبة 7.1%.

لعل نسبة مساهمة الاستثمارات الخارجية المباشرة في الناتج المحلي الخام تعد ضعيفة مقارنة بباقي مؤشرات الاستثمارات الأخرى، حيث أن مساهمتها - الاستثمارات الخارجية المباشرة - بلغت نسبة 3.6% في سنة 2008، لتبدأ في الانخفاض بنسبة 2.4% سنة 2009 وتواصل الانخفاض إلى نسبة 1.7% سنة 2011، وهو ما يدل على إعادة مراجعة مساهمة الاستثمارات الأجنبية خاصة في البدايات الأولى لإعادة بناء الدولة في تونس من منطلق أن هذا المؤشر يعد مصدر تمويل للاقتصاد الوطني، ليرتفع نوعا ما إلى 2.6% سنة 2012 وينخفض إلى 2.0% سنة 2013 ويبقى على نفس المستوى سنة 2014 ليرتفع بعد ذلك إلى 2.4% سنة 2015.

بعد الإطلاع على بعض مؤشرات التنمية الاقتصادية في تونس (مؤشر الاستثمار) يلاحظ أن الثورة التونسية نجحت في تثبيت أقدامها على المستوى السياسي وبناء المؤسسات الانتقالية، ولكنها لا تزال تواجه صعوبات على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، فلقد ورثت تركة اقتصادية ثقيلة كشفت عن حجم التناقض بين الخطاب السياسي لنظام بن علي بأرقامه الوهمية وواقع الحال الكارثي، فنسبة نمو الاقتصاد كانت سلبية حيث بلغت 1.8 تحت الصفر، كما أن عدد العاطلين عن العمل بلغ 700 ألف بنسبة تتجاوز 18% من القوة العاملة، أما آخر المؤشرات السلبية لأداء الاقتصاد التونسي فكان تخفيض التصنيف الائتماني السيادي لتونس إلى درجة عالية المخاطر بسبب ضعف مؤشرات الاقتصاد والمالية العامة والدين الخارجي.³³

الإشكاليات الاقتصادية والاجتماعية القائمة أثناء المرحلة الانتقالية تخص بالأساس البطالة، الفوارق الجهوية، تدهور عديد الخدمات الاجتماعية، انتشار الفساد، توسع رقعة الاقتصاد غير المنظم، والتجارة الموازية والتهرب وتقلص أداء الإدارة العمومية³⁴، وفي محاولة تجاوز الأزمات فإنه بالضرورة أن يترتب عليها إقرار سياسيات جديدة تختلف عما كان مطبقا قبلها، وتواجه المنطقة العربية وتونس وضعا مشابها، فالثورة التي شهدتها تونس كشفت عن الفساد والنهب المنظمين للموارد العامة من قبل جحافل النظام السابق خاصة في ظل تزواج المال بالسلطة، وفي ظل تفاوت واسع في الدخل والثروة بين أقلية تتحكم في مقادير الأمور اقتصاديا وسياسيا، وبين أغلبية تعيش في مستويات معيشية مزرية، لذا لم يكن غريبا أن تسعى تونس للقيام بإجراءات سريعة كتوفير فرص العمل وزيادة مستويات الرواتب والتدخل بزيادة مستوى الدعم لبعض السلع الأساسية.³⁵

حيث انطلقت الإصلاحات الجذرية للاقتصاد التونسي أواخر 2011 تحت قيادة انتقالية تخللتها صدمات اقتصادية قوية وصراعات سياسية وعدم استقرار اجتماعي. وبدأ الانتعاش الاقتصادي الفعلي في سنة 2012 باعتماد الحكومة على مجموعة خبراء الاقتصاد التونسي وذلك على رأس وزارة المالية والبنك المركزي فحققت بذلك تونس نتيجة ممتازة في النمو الاقتصادي بلغ 3.6%.³⁶ وقد كان من اللازم الاهتمام بالجانب الاجتماعي، حيث عملت الحكومة على رفع عدد المنتفعين من البرنامج الوطني لحماية العائلات المعوزة من 185 ألف عام 2011 إلى 235 ألف عام 2012، حيث ارتفع عدد المستفيدين من هذا البرنامج إلى 9%.³⁷

لكن هذا النجاح لم يدم طويلا، ذلك أن معالجة الإشكاليات القائمة خاصة في ميدان التشغيل ومقاومة البطالة وفي ميدان التنمية الجهوية وتقليص الفوارق المرتفعة بين الجهات الداخلية والشريط الساحلي اقتضت على محاولات تهدف إلى الرفع من نسق النمو عبر تدعيم الطلب الداخلي من جانب المستهلك، من خلال الانتدابات في القطاع العام وتسوية الوضعيات المهنية الهشة الناتجة عن المناولة والرفع من مستوى الأجور من جهة، ومواصلة تقديم الدعم والامتيازات الجبائية والمالية قصد النهوض بالاستثمارات الخاصة بدون الحرص

مركزية المتغير التنموي ضمن معادلات عملية إعادة بناء الدولة:

حالة تونس بعد 2011

على تحسين الاستثمارات العمومية من جهة أخرى. أدت هذه السياسات إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية³⁸ وارتفاع نسبة عجز الميزانية وبالتالي الزيادة في الدين العام، ولم يتم القضاء على ظاهرة البطالة والتي كانت السبب المباشر في تفجير الثورة، فعقود التشغيل المتمثلة في المنح لم تحد من الظاهرة خصوصا مع وجود التمييز والتهميش والمحسوبية في الانتدابات.³⁹ حيث فاقت نسبة البطالة العامة 15% وبالتوازي ارتفع المعدل السنوي للتضخم المالي من 3.3% في الفترة 2000-2009 إلى حوالي 5% إلى 6% في فترة 2011-2014.⁴⁰

من الأسباب التي حدثت من الأداء الاقتصادي في المرحلة الانتقالية أن إدارة الشأن العام في بعده الاقتصادي لم تكن معتبرة في هذا الإطار، علاوة على شح القراءات الاجتماعية-السياسية ذات الطابع العلمي العميق لما وقع في تونس والتي كان للحكومات المتعاقبة أن تستفيد منها في إدارة الشأن العام، صُفَّ إلى ذلك أن الاهتمام بالإستراتيجيات التنموية طويلة الأجل في هذه المرحلة ومن قبل مختلف الحكومات المتعاقبة لم يكن بالقدر الكافي، في حين استقطبت القضايا الظرفية قصيرة الأجل كل الاهتمام⁴¹ بالرغم من كونها مجرد حلول مؤقتة قد تزيد من تفاقم المشكلات الاقتصادية بالأخص (كالسياسات غير المدروسة للتشغيل وزيادة الأجور والانتدابات العشوائية التي أثرت على المالية العمومية وأدت في نهاية المطاف لتفاقم عجز الميزانية).

جدول يوضح تطور الناتج المحلي الإجمالي من الثلاثي الأول 2016 إلى الثلاثي

الأول 2018⁴²

الثلاثي الأول 2018	الثلاثي الرابع 2017	الثلاثي الثالث 2017	الثلاثي الثاني 2017	الثلاثي الأول 2017	الثلاثي الرابع 2016	الثلاثي الثالث 2016	الثلاثي الثاني 2016	الثلاثي الأول 2016	الناتج المحلي الإجمالي
2.5	2.0	2.1	1.7	1.9	1.1	1.2	1.2	0.7	بحساب الانزلاق السنوي مقارنة

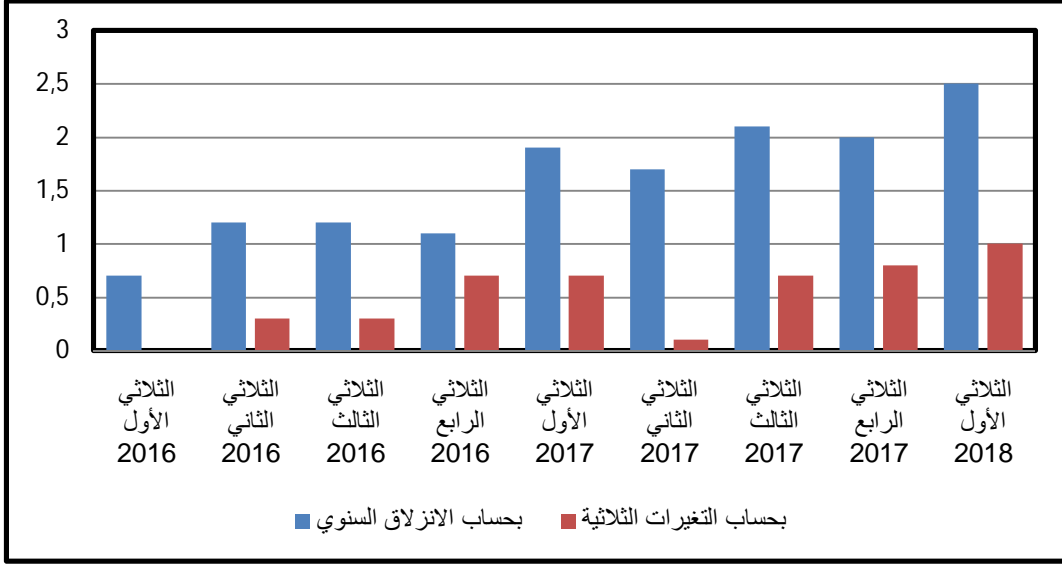
									بنفس الثلاثي من السنة السابقة
1.0	0.8	0.7	0.1	0.7	0.7	0.3	0.3	0.0	بحساب التغيرات الثلاثية مقارنة بالثلاثي الذي سبقه

على ضوء هذه المعطيات وبالنظر لمختلف الأوضاع السياسية، الاقتصادية والاجتماعية فإن الحديث عن التنمية الاقتصادية في تونس في خضم المرحلة الانتقالية ما هو إلا ترجمة لتوقعات أقرب لواقع الحال التنموي لأي بلد يمر بمرحلة انتقالية، ذلك أن الاهتمام بالاستراتيجيات التنموية الطويلة الأجل بالأخص والاقتصاد بشكل عام ليس من الأولويات في ظل عدم استقرار سياسي، وخصوصا إذا تخللت المرحلة أعمال إرهابية. هنا ستكون الأولوية للقضاء على هذه الأعمال والسعي لتحقيق الاستقرار السياسي، إذ لا يمكن القيام بأي تنمية تحت هذه الظروف، وهذا ما شهدته تونس بالفعل لذا فإن واقع تنميتها الاقتصادية في المرحلة الانتقالية ليس بالإيجابي، وبالرغم من أن الوضع الاقتصادي والاجتماعي كان سبب الثورة إلا أن تحسنه في مرحلة ما بعد الثورة مباشرة ضرب من المحال. وعلى العموم فقد بقي نمو الاقتصاد التونسي في تذبذب مستمر ما بين ارتفاع بعض المؤشرات وانخفاض أخرى وفي بعض الأحيان كانت مؤشرات ما قبل الثورة أحسن مما بعدها.⁴³ أما فيما يخص التنمية الاقتصادية فلم تلاحظ تحسنا يُحسب لصالح المرحلة الانتقالية بمختلف حكوماتها المتعاقبة وأوضح دليل مشكل البطالة الذي لا يزال قائما وقد كان حلّه المطلب الرئيسي لثورة الياسمين.

أعمدة بيانية توضح الناتج المحلي الإجمالي 2016-2018⁴⁴

مركزية المتغير التنموي ضمن معادلات عملية إعادة بناء الدولة:

حالة تونس بعد 2011



يتسم الوضع التنموي بعديد الاختلالات والتناقضات التي تتسبب في تكاليف باهظة للمجموعة الوطنية بكل فئاتها، وبالرجوع إلى تطلعات الحراك الاجتماعي والمكاسب الدستورية الواردة في دستور يناير 2014 في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية فإن ضرورة البحث عن بديل تنموي حتمية لابد منها، حيث يكون هذا البديل قادر على الاستجابة لطموحات أغلب الشرائح الاجتماعية وعلى تحقيق التكامل والتناغم بين السياسي والاقتصادي.⁴⁵

من جملة الصعوبات التي واجهت الاقتصاد التونسي لابد من الإشارة إلى أن الاقتصاد يتأثر بالظروف والبيئة المحيطة به، فالمناخ العام لسنة 2011 مثل ظرف صعب ينقصه العمق خاصة وأن المناخ عامل أساسي من عوامل نجاح أو فشل الإصلاحات الاقتصادية، صّف إلى ذلك أن السياسة المالية الكلية في تلك الفترة لم تكن لها معالم واضحة خاصة وأنها كانت تحتاج إلى سياسات اقتصادية سريعة⁴⁶، كما عرف المحيط العالمي عديد التغيرات التي أثرت على اقتصاديات دول العالم الثالث بالإضافة إلى هشاشة الموارد الطبيعية وندرة الموارد الأولية.⁴⁷

خاتمة:

حاول الباحثان من خلال هذا التحليل أن يؤسسا لدراسة جدية تتسم بالموضوعية؛ قائمة على توظيف عديد المتغيرات التي رآها الباحثان كفيلة بأن تساعد بل وتحلل هذه القضية محل الدراسة، حيث أن عملية بناء وإعادة بناء الدولة من بين أبرز القضايا التي لا زالت تغطي على المشهد العالمي خاصة وأنها عملية محورية تؤسس لدولة تعتمد نسبة قوتها أو ضعفها على توظيف كل الأسس الكفيلة بذلك.

ولعلنا كنا قد اخترنا متغيرا آخر لصيق بعملية البناء وإعادة بناء الدولة وهو التنمية الاقتصادية والتي يراها كل الباحثون المهتمون بهذا المجال على أنها أبرز المتطلبات والقواعد التي تبنى عليها الدول، من منطلق وزن المتغير الاقتصادي في كل مقومات الدولة وملازمته لكل مراحل بناءها، وهو ما مكن لنا من أن نكون على دراية مسبقة من فعالية هذا المتغير في معادلات إعادة بناء الدولة في تونس.

وكما كنا قد أشرنا سابقا إلى أن تونس ما بعد 2011 مثلت نموذجا بارزا في التأسيس لدولة الحق والقانون، عززت في سياقها تبنيتها لبناء الاقتصاد وتقويته وفق ما يقتضيه المسرح الدولي، إذ لو تتبع الدارس لمجريات ما حدث إبان الحراك الاجتماعي فإنه حتما سيتأكد من مركزية القطاع السياحي في عملية بناء التنمية الاقتصادية لما لتونس من مقومات سياحية متينة.

إننا الآن أمام معادلة طرفاها بناء دولة الحق والقانون والتنمية الاقتصادية، فحوى هذه المعادلة الرياضية هو أنه لا يمكن بناء أو إعادة بناء الدولة دون التأسيس لاقتصاد قوي يرتكز على بنى التنمية الاقتصادية الفعالة، ومن ثم يجب الأخذ بالحسبان مركزية هذا المتغير في كل العمليات التأسيسية ضمن كيان الدولة وخارجها.

كما لا بد من الإشارة إلى أن البيئة الأمنية لها الدور البارز في معادلات بناء تنمية اقتصادية، حيث أن هذه المركزية نابعة من دور الأمن في بناء التنمية وكمؤسس رئيسي لها، إذ لعبت البيئة الأمنية المحلية وحتى الإقليمية الدور الهام في هذه المعادلة، خاصة

مركزية المتغير التنموي ضمن معادلات عملية إعادة بناء الدولة:

حالة تونس بعد 2011

تداعيات الأزمة الليبية على المنطقة و باعتبار تونس محاذية لها فإنها تأثرت بفعل تداعيات تلك البيئة على الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتي عرفت انخفاضا حادا ما بين 2010 و 2015.

ومن ثم كان لزاما التوجه لتبني رؤى وميكانزمات أكثر فعالية، تأخذ المعادلات السياسية والاقتصادية محل الجّد، فهما مترابطان في بعض المدخلات والمخرجات ولا يعني هذا أن يتم تدخل أحدهما في الآخر، لأن أي تدخل غير مقنّن في الاقتصاد من طرف السياسي أو العكس يؤدي إلى نتائج عكسية، وهي بدورها تؤدي إلى إفشال كل معادلات بناء الدولة، من منطلق مركزية متغير السياسة والاقتصاد ضمن عمليات بناء أو إعادة بناء الدولة.

الهوامش:

¹ - فرانسيس فوكوياما، بناء الدولة - النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرين، تر: مجاب الإمام، طبعة عربية، العبيكان للنشر والتوزيع ومكتبة الملك فهد الوطنية، المملكة العربية السعودية، 2007، ص. 11.

² - فخر الدين ميهوبي، إشكالية بناء الدولة في المغرب العربي - دراسة في تطور دولة ما بعد الاستقلال، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، 2014، ص. 37.

³ - نور الهدى بن بتقة، إشكالية بناء الدولة في ليبيا بعد سقوط نظام معمر القذافي 2012 - 2016، أطروحة دكتوراه، قسم الدراسات الدولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2016 - 2017، ص. 67.

⁴ - المكان نفسه.

⁵ - إسماعيل زروقة، الصراع على السلطة وإشكالية بناء الدولة في الساحل الإفريقي - دراسة حالة مالي، مجلة البحوث السياسية والإدارية، جامعة الجلفة، الجزائر، المجلد السادس، العدد الثاني، 2017، ص. 244.

⁶ - محمد بويهي، إستراتيجية التنمية الاقتصادية الزراعية والتنمية الزراعية المستدامة، مجلة علوم الاقتصاد التسيير والتجارة، العدد 26، 2012، ص. 194.

- ⁷ - طالم علي و فيلاي بومدين، إشكالية التنمية الاقتصادية في الجزائر - دراسة تحليلية تقييمية، مجلة الاقتصاد والتنمية، مخبر التنمية المحلية المستدامة، جامعة المدية، العدد السادس، جوان 2016، ص. 96.
- ⁸ - المكان نفسه.
- ⁹ - جوين سونيرن وآخرون، التنمية الاقتصادية المحلية، دليل وضع وتنفيذ استراتيجيات تنمية الاقتصاد المحلي وخطط العمل بها، البنك الدولي، سبتمبر 2004، ص. 9.
- ¹⁰ - ياحي مريم، الدبلوماسية الاقتصادية كأداة لتنشيط الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية الاقتصادية، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد 11، العدد الثالث، ديسمبر 2018، ص. 93.
- ¹¹ - كمال بن يونس، التهميش الشامل: عوامل اندلاع الثورة ضد نظام بن علي في تونس، السياسة الدولية، العدد 184، أبريل 2011، ص. 60.
- ¹² - دينا شحاتة و مريم وحيد، محركات التغيير في العالم العربي، السياسة الدولية، العدد 184، أبريل 2011، ص. 14.
- ¹³ - أنور الجمعاوي، المشهد السياسي في تونس: الدرب الطويل نحو التوافق، سياسات عربية، العدد السادس، يناير 2014، ص 2.
- ¹⁴ - حمادي الرديسي، تونس بين تدعيم الديمقراطية وتفكك الدولة، سياسات عربية، العدد 18، يناير 2016، ص ص. 6-7.
- ¹⁵ - أنور الجمعاوي، مرجع سابق، ص ص. 3-9.
- ¹⁶ - أماني صالح دياب العرعر، الانتخابات والتحول الديمقراطي: دراسة مقارنة بين النموذجين التونسي والمصري 2011-2016، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية جامعة الأزهر، غزة، 2017، ص. 112.
- ¹⁷ - أنور الجمعاوي، مرجع سابق، ص. 9.
- ¹⁸ - حمادي الرديسي، مرجع سابق، ص. 7.
- ¹⁹ - عبد الرحمن يوسف سلامة، التجربة التونسية في التحول الديمقراطي بعد ثورة كانون الأول / 2010، رسالة ماجستير في التخطيط والتنمية السياسية، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2016، ص. 189.
- ²⁰ - المرجع نفسه، ص. 189.
- ²¹ - حمادي الرديسي، مرجع سابق، ص. 7.

مركزية المتغير التنموي ضمن معادلات عملية إعادة بناء الدولة:

حالة تونس بعد 2011

- 22- أنور الجمعاوي، مرجع سابق، ص. 20.
- 23- حمادي الرديسي، مرجع سابق، ص. 7.
- 24- علي الشابي، تحديات الاقتصاد التونسي في سياق المرحلة الانتقالية (2011-2017)، تقارير مركز الجزيرة للدراسات، (مايو 2017)، ص. 2-3.
- 25- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير استعراض النظراء الطوعي لسياسة المنافسة: تونس، 2006، ص. 4.
- 26- علي الشابي، مرجع سابق، ص. 2-3.
- 27- فؤاد الصباغ، دراسة الأوضاع الاقتصادية التونسية (تونس، مارس 2017)، ص. 04-09.
- 28- المرجع نفسه، ص. 10-19.
- 29- المرجع نفسه، ص. 19-26.
- 30- المرجع نفسه، ص. 47.
- 31- علي الشابي، مرجع سابق، ص. 16.
- 32- من إعداد الباحثين بناء على الجدول المنشور في:
- الجمهورية التونسية، مخطط التنمية 2016-2020، المجلد الأول (تونس، 2016)، ص. 16.
- 33- عبد الرحمان يوسف سلامة، مرجع سابق، ص. 208.
- 34- عبد الجليل البدوي، "الإشكاليات والتحديات الاقتصادية والاجتماعية في ظل مرحلة الانتقال الديمقراطي بتونس من أجل بذيل تنموي"، في: مجموعة مؤلفين، تونس: الانتقال الديمقراطي العسير، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، القاهرة، 2017، ص. 62.
- 35- مجدي صبحي، التوجهات الاقتصادية في مرحلة ما بعد الثورة، السياسة الدولية، ملحق تحولات سياسية، العدد 184، أبريل 2011، ص. 19-20.
- 36- فؤاد الصباغ، مرجع سابق، ص. 19.
- 37- علي الشابي، مرجع سابق، ص. 20.
- 38- عبد الجليل البدوي، مرجع سابق، ص. 64-65.
- 39- فؤاد الصباغ، مرجع سابق، ص. 19.
- 40- عبد الجليل البدوي، مرجع سابق، ص. 65.
- 41- علي الشابي، مرجع سابق، ص. 3-19.

- 42- هالة سويدي، "تحسن طفيف في نسبة النمو في تونس، وهذه أسبابه"، مجلة ميم، (مايو 2018)،
أنظر: <https://2u.pw/QElmm>
- 43- فؤاد الصباغ، مرجع سابق.
- 44- من إعداد الباحثان بناء على: هالة سويدي، المرجع نفسه.
- 45- عبد الجليل البدوي، مرجع سابق، ص. 96.
- 46- علي الشابي، مرجع سابق، ص ص. 4-5.
- 47- الجمهورية التونسية، مخطط التنمية 2016-2020، المجلد الأول، مرجع سابق، ص ص. 47-51.

قائمة المراجع:

1- الكتب:

- فرانسيس فوكوياما، بناء الدولة - النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرين، طبعة عربية، تر. مجاب الإمام، العبيكان للنشر والتوزيع و مكتبة الملك فهد الوطنية، المملكة العربية السعودية، 2007.
- فخر الدين ميهوبي، إشكالية بناء الدولة في المغرب العربي - دراسة في تطور دولة ما بعد الاستقلال، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، 2014.
- فؤاد الصباغ، دراسة الأوضاع الاقتصادية التونسية، تونس، مارس 2017.
- رضا الرداوي وآخرون، تونس: الانتقال الديمقراطي العسير، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، القاهرة، 2017.
- الجمهورية التونسية، مخطط التنمية 2016-2020، المجلد الأول، تونس، 2016.

2- الدوريات:

- أنور الجمعاوي، "المشهد السياسي في تونس: الدرب الطويل نحو التوافق"، سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، العدد السادس، يناير 2014، ص ص. 1-30 .

مركزية المتغير التنموي ضمن معادلات عملية إعادة بناء الدولة:

حالة تونس بعد 2011

- إسماعيل زروق، "الصراع على السلطة وإشكالية بناء الدولة في الساحل الإفريقي - دراسة حالة مالي"، مجلة البحوث السياسية والإدارية، جامعة الجلفة، الجزائر، المجلد السادس، العدد الثاني، 2017، ص ص. 234-251.
- دينا شحاتة و مريم وحيد، "محركات التغيير في العالم العربي"، السياسة الدولية، العدد 184، أبريل 2011، ص ص. 10-17.
- حمادي الرديسي، "تونس بين تدعيم الديمقراطية وتفكك الدولة"، سياسات عربية، العدد 18، يناير 2016، ص ص. 5-17.
- طالم علي و فيلاي بومدين، "إشكالية التنمية الاقتصادية في الجزائر - دراسة تحليلية تقييمية"، مجلة الاقتصاد والتنمية، جامعة المدينة: مخبر التنمية المحلية المستدامة، المجلد الرابع، العدد الثاني، جوان 2016، ص ص. 94-113.
- كمال بن يونس، "التهميش الشامل: عوامل اندلاع الثورة ضد نظام بن علي في تونس"، السياسة الدولية، العدد 184، أبريل 2011، ص ص. 58-62.
- مجدي صبحي، "لتوجهات الاقتصادية في مرحلة ما بعد الثورة"، السياسة الدولية، ملحق تحولات إستراتيجية، العدد 184، أبريل 2011، ص ص. 15-25.
- محمد بويهي، "استراتيجية التنمية الاقتصادية الزراعية والتنمية الزراعية المستدامة"، مجلة علوم الاقتصاد التسيير والتجارة، المجلد 16، العدد الأول، جوان 2012، ص ص. 193-216.
- ياحي مريم، "الدبلوماسية الاقتصادية كأداة لتنشيط الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية الاقتصادية"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد 11، العدد الثالث، ديسمبر 2018، ص ص. 92-102.

3- الأطروحات والرسائل:

- نور الهدى بن بقة، إشكالية بناء الدولة في ليبيا بعد سقوط نظام معمر القذافي 2012-2016، أطروحة دكتوراه، قسم الدراسات الدولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، الجزائر 2016-2017.

- أماني صالح دياب العرعير، الانتخابات والتحول الديمقراطي: دراسة مقارنة بين النموذجين التونسي والمصري 2011-2016، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، 2017.

- عبد الرحمن يوسف سلامة، التجربة التونسية في التحول الديمقراطي بعد ثورة كانون الأول/ 2010، رسالة ماجستير في التخطيط والتنمية السياسية، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2016.

4- التقارير:

- جوين سونبرن وآخرون، التنمية الاقتصادية المحلية، دليل وضع وتنفيذ استراتيجيات تنمية الاقتصاد المحلي وخطط العمل بها، البنك الدولي، سبتمبر 2004.

- علي الشابي، تحديات الاقتصاد التونسي في سياق المرحلة الانتقالية (2011-2017)، تقارير مركز الجزيرة للدراسات، 15 مايو 2017.

- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير استعراض النظراء الطوعي لسياسة المنافسة: تونس، 2006.